الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة في 06 أفريل 2015

بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية

بشأن تمويل مشروع تحسين التزوّد بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي

بولاية بنزرت (45 / 2015)

ومشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الاستصناع المبرمة في 06 أفريل 2015

بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإسلامي للتنمية

بشأن تمويل مشروع تحسين التزوّد بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي

بولاية بنزرت (46 / 2015)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 22 / 06 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية القرض،**

*** اتفاقية الاستصناع،**

*** اتفاقية الوكالة.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 28 / 09 / 2015

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محسن حسن

مقررة اللجنة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: حسام بوننني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: **2015/07/16**
جلسة اللجنة : 28 سبتمبر 2015 **القرار**: الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 28 سبتمبر 2015 **نائب رئيس اللجنة:** محسن حسن **المقررة:** ألفة السكري الشريف

أوّلا ـ تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 06 أفريل 2015 مع البنك الإسلامي للتنمية اتفاقيات وكالة واستصناع وقرض للمساهمة في تمويل مشروع تحسين التزود بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي بولاية بنزرت بمبلغ 77.68 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي147.5 مليون دينار تونسي،

1) أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى تحسين ظروف عيش السكان، من خلال زيادة معدل تزوّد المناطق الريفية بولاية بنزرت بالماء الصالح للشراب من 89.3% إلى 97.2% في أفق سنة 2030، وسيساهم بالتالي في تحقيق الهدف المتمثل في تأمين نسبة تزوّد لا تقل عن 95% على المستوى الوطني مع حد أدنى بـ 90% في جميع الولايات.

2) السكان المنتفعون بالمشروع والمناطق المستهدفة:

يبلغ عدد السكان المنتفعين من هذا المشروع حوالي 175 ألف ساكن موزعين على 675 قرية وتجمع سكني في إطار التزويد أو تحسين ودعم الشبكات القديمة. وقد تم تحديد المناطق التي سيشملها المشروع على أساس تكاليف الاستغلال من ناحية والوضع الجغرافي وتواجد الموارد المائية من ناحية أخرى.

ويبين الجدول التالي توزيع السكان والموارد المائية حسب المناطق:

الولاية	المعتمديات المستهدفة	السكان والقرى (سنة 2030)						الموارد المائية	الحاجيات 2030 (ل/ث)
		غير مزوّد		مزوّد من طرف الهندسة الريفية		المجموع			
		سكان	قرى	سكان	قرى	سكان	قرى		
بنزرت	غزالة، سجنان،ماطر، جومين، تينجة، أوتيك، وجزء من بنزرت الشمالية والجنوبية ومنزل جميل.	65000	214	97500	400	162500	614	سد سجنان وجومين (130 مم^3 و137م^3)	500
جزء من باجة	جزء من معتمدية نفزة	7500	36	5000	25	12500	61		

3) عناصر المشروع:

يتمثل المشروع في إنجاز محاور جلب لتقريب الماء الصالح للشرب للمناطق الريفية غير المزودة بولاية بنزرت كمرحلة أولى وفي مرحلة ثانية إنجاز شبكات توزيع خاصة بكل قرية أو تجمّع يقع ربطها على هذه المحاور. ويتكون أساسا من العناصر التالية:

- بالنسبة للمحاور الرئيسة:

✓ اقتناء ووضع 253 كلم من القنوات قطر من 150 مم إلى 1000 مم من الحديد اللين،

✓ بناء 11 خزان،

✓ بناء وكهربة وتجهيز 12 محطة ضخ،

✓ بناء محطة لمعالجة المياه ذات طاقة إنتاج تبلغ 500 ل/ ث.

- بالنسبة لشبكات التوزيع لـ 20 قرية:
- اقتناء ووضع 170 كلم من القنوات قطر من 90 مم إلى 200 مم من متعدد الإثلين،
- بناء 16 خزان،
- بناء وكهربة وتجهيز 17 محطة ضخ.

4) كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ كلفة المشروع 87.54 م. دولار أمريكي(دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة) أي ما يعادل حوالي 167 م.د.ت، ويساهم البنك الإسلامي للتنمية فيها بـ 77.68 م. دولار أي ما يعادل حوالي 147.5 م.د ت وذلك على النحو التالي:

أ- الاستصناع:

- المبلغ: 62.68 م دولار أمريكي وهو ما يعادل حوالي 119 م.د.ت،
- هامش الربح: الليبور 6 أشهر زائد 135 نقطة أساس. وسيتم بعد نهاية فترة الإعداد (4 سنوات) تثبيته على أساس السعر التبادلي لليبور (swap)،
- فترة السداد: 15 سنة منها 4 سنوات إمهال.

ب_ القرض:

- المبلغ: 15 م. دولار أمريكي وهو ما يعادل حوالي 28.5 م.د.ت،

- رسم الخدمة: رسم خدمة مبدئي بحوالي 780 ألف د. إسلامي ما يعادل حوالي 2.1 م.د.ت. وسيتم احتساب رسم الخدمة النهائي بعد إتمام إنجاز المشروع على أن لا يتجاوز مبلغه في كل الأحوال 1.5% سنويا من أصل القرض،
- فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في جلستها المنعقدة يوم الاثنين 28 سبتمبر 2015 في مشروعي هذين القانونين على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقيات القرض والاستصناع والوكالة.

واستحسن النواب الشروط المالية لاتفاقية القرض في ما يتعلق برسوم الخدمة الموظفة التي لا تتجاوز 1.5 % سنويا ومدة السداد على المدى الطويل، خاصة وأنّ هذا التمويل موجّه لخدمة التنمية الجهوية بهدف تحسين ظروف عيش سكان المناطق الريفية.

وأوصى النواب بالإسراع بإنجاز هذا المشروع في الآجال المتفق عليها.

ثالثا ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروعي هذين القانونين بإجماع الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقررة**
محسن حسن	ألفة السكري الشريف